



## الحمض النووي يورط شرطيا في اغتصاب فتاة والتسبب في حملها ببنجري

مراكش: عزيز العطاري

في شريط بثته حيثيات علاقتها بالشرطي، حيث حكّت بأنها في بداية غشت 2014، فوجئت لدى خروجها من المحكمة الابتدائية ببنجري، التي كانت تقضي فيها فترة تدريب، برجل شرطة، داب على التحرش بها، يعرض عليها إصاها إلى محطة الطاكسيات. ونظرا لغياب وسائل النقل، وبعد مقر المحكمة، وافقت على الركوب خلفه، إلا أن رجل الشرطة، تضيف المشتكية، لم يقصد محطة سيارات الأجرة، بل غير اتجاهه إلى خلاء بحي الشعيبات، مبررا ذلك بكونه يريد التحدث إليها ورغبته في الارتباط بها. وقالت إن المعتدي حينما طلبت منه إرجاعها إلى مقر عملها، أمسكها بالقوة وخلع ملابسه، قبل أن يغتصبها بالعنف. وأشارت إلى أنها عادت إلى منزل عائلتها مشيا على الأقدام، بعدما اغتصبها رجل الشرطة، وتركها وحدها. وأضافت أن الشرطي قام بعد ذلك بالاتصال بها، مؤكدا لها أنه سيصلح غلطته بالزواج بها، وأنه سيتقدم قريبا لطلب يدها من عائلتها. الشيء الذي جعلها تطمئن إليه، ولا تخبر أبا من أفراد عائلتها بما حدث، إلا أن ظهور أعراض الحمل عليها، سيدخل القضية في مسار آخر، حيث بدأ يطالبها بإجراء عملية إجهاض، متعهدا بمساعدتها ماديا على القيادة

أصدر مختبر الشرطة العلمية بالرباط، بناء على تعليمات قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بمراكش، تقريراً للخبرة الجينية، أثبت وجود علاقة أبوة بيولوجية بين رجل أمن كان يزاوّل مهامه بمدينة بنجري وطفل يبلغ من العمر سنتين. وكانت أم الطفل، التي تتحدر من بنجري، قد اتهمت في سنة 2014 رجل الأمن باغتصابها بالعنف، فيما انكر المشتكى به ذلك، وزعم أن الشكاية كيدية، وأن نيس هناك أي أدلة تثبت ذلك. وكانت المشتكية قد أوضحت

بذلك.

وكشفت الضحية أنها رفضت القيام بعملية الإجهاض، مضيفة أنه كرد فعل على رفضها، بدأ يعترض سبيلها ويعتدي عليها بالضرب، أمام زملائه في العمل. وأكدت أنهم طالما تدخلوا لتخليصها منه. وروت بأنه قام ذات مرة بضربها بدراجته النارية كي يسقط الجنين، وأنه استعان بأخته، التي تعمل ممرضة، من أجل إقناعها بسهولة الإجهاض، وأنه حينما باعت محاولاتها بالفشل، طلبت منها مرافقتها إلى مدينة الصويرة لتضع مولودها وتتركه لإحدى العائلات، إلا أنها رفضت ذلك.

انتهاء إجراءات البحث القضائي، تم تقديم الشرطي أمام النيابة العامة المختصة، التي قررت إحالته على قاضي التحقيق، قاصر بدوره بانتداب الشرطة العلمية والتقنية لإجراء خبرة جينية على الأطراف المعنية، وهي الخبرة التي أكدت وجود علاقة بيولوجية بين موظف الشرطة وابن المشتكية.

وكان القضاء قد حكم على الشرطي المتهم بشهرين حبسا موقوف التنفيذ، فرفضت الضحية الحكم، معتبرة إياه إجحافا في حقها. وناشدت المشتكية الملك محمد السادس، وكذا المدير العام للأمن الوطني بإنصافها.

المديرية العامة للأمن الوطني أوضحت في بلاغ لها أن مصالح الأمن بمدينة بنجري توصلت بتاريخ 3 مارس 2015، بشكاية من سيدة تدعي تعرضها، بتاريخ 26 غشت 2014، للاغتصاب المقرون بافتضاض البكارة، الناتج عنه حمل، من قبل موظف يعمل بنفس المدينة، وهو ما استدعى فتح تحقيق قضائي في النازلة، تحت إشراف النيابة العامة المختصة، كما تم إجراء بحث إداري مواز من طرف المصالح المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني. في الوقت ذاته قامت المديرية بإيقاف الشرطي المتهم عن العمل. وبتاريخ 24 مارس 2015، وبعد